محاضرة السيّد خميّس الجهيناوي، وزير الشّؤون الخارجيّة

في كليّة الحقوق والعلوم السّياسيّة بتونس

حول موضوع:

"الدّبلوماسيّة التّونسيّة: الواقع والطّموح"

(الثّلاثاء 18 أكتوبر 2016)

عناصر المحاضرة:

- استهلال.
- مقدّمة.
- **المبحث الأوّل:** واقع الدّبلوماسيّة التّونسيّة في ضوء الأوضاع الدّاخليّة والظّرفيّة الإقليميّة والدّوليّة،
- **المبحث الثّاني:** خارطة طريق الدّبلوماسيّة التّونسيّة في أفق 2020،
- خاتمة.

الأستاذ فتحي السلّاوتي، رئيس جامعة تونس المنار،

الأستاذ سامي البسطانجي، عميد كليّة الحقوق والعلوم السّياسيّة بتونس،

الأستاذ حاتم الزّنزري، مدير المدرسة الوطنيّة للمهندسين بتونس،

حضرات الأساتذة،

حضرات السيّدات والسّادة،

في البداية أعرب عن خالص الشّكر والامتنان للأسرة الموسّعة لكليّة الحقوق والعلوم السّياسيّة بتونس وعلى رأسهم الأستاذ العميد سامي البسطانجي لدعوتهم الكريمة التي تُتيح لي الفرصة للعودة إلى هذا الصّرح الجامعي العريق الذي تشرّفت بالانتساب إليه كطالب خلال منتصف السّبعينات وحظيت بالاستفادة من صفوة أساتذته الذين تعلّمت منهم العمق في التّحليل والمنهجيّة في تناول المواضيع والنّسبيّة في إطلاق الأحكام واستخلاص الاستنتاجات.

وتلك سنوات أعتبرها بكلّ صدق العصر الذّهبي للجامعة التّونسيّة الذي أهّل العديد من الكوادر والكفاءات الذين تبوّؤوا بالأمس وفي السّنوات الأخيرة مسؤوليّات عالية ومناصب متقدّمة في الحكومة والإدارة والقطاع الخاصّ.

لذلك أشعر بتأثّر عميق وبسعادة غامرة بوجودي بينكم في رحاب هذه الجامعة بعد تخرّجي فيها منذ 38 عامًا. فمهما تقلّبت بنا الحياة وجرفتنا مشاغلها، يبقى المرء مشدودًا برباط عاطفي ووجداني خاصّ إلى المؤسّسة الجامعيّة التي أعطته الكثير.

كما أودّ أن أعبّر، بشكل خاصّ، عن سعادتي بلقائكم والتّفاعل معكم هذا اليوم بصفتي وزيرًا للشّؤون الخارجيّة في حكومة الوحدة الوطنيّة ، خاصّة ونحن نُحيي هذه السّنة الذّكرى الستّين لإنشاء وزارة الشّؤون الخارجيّة.

أنا مُقتنع كلّ الاقتناع بضرورة تحقيق انفتاح حقيقيّ ودائم ل لدّبلوماسيّة التّونسيّة على الدّوائر الأكاديميّة وفي مقدّمتها كليّة الحقوق والعلوم السّياسيّة، بل إنّني أعتبر ذلك مصلحة وطنيّة تتمثّل في مدّ جسور التّواصل وإرساء مناخ وطني يُيسّر التّفاعل بين الباحثين في العلاقات الدّوليّة والمهتمّين بالشّأن الدّبلوماسي، من جهة، والفاعلين في هذا الميدان من إطارات وزارة الشّؤون الخارجيّة ورؤساء بعثاتنا في الخارج، من جهة أخرى.

وقد تأخّرنا كثيرًا في اعتماد هذا المنحى الذي تسير عليه جلّ البلدان المتقدّمة، بحيث بقيت الجامعة منحصرة غالبًا في تناول المواضيع النّظريّة واقتصر عمل الوزارة على مباشرة الملفّات اليوميّة والاستئناس بأعمال مراكز البحوث الأجنبيّة دون الاعتماد على ما تزخر به الجامعة التّونسيّة من كفاءات وطاقات.

غير أنّ هذه الملاحظة العامّة لا تحجب في الحقيقة وجود بعض التّعاون والتّفاعل الذي ربط دومًا بين الدّبلوماسيّة التّونسيّة والجامعة، سواء من خلال الاستفادة من أعمال الجامعيّين التّونسيّين وبحوثهم والاستعانة بخبراتهم في مجال القانون الدّولي، وكذلك مساهماتهم القيّمة في تكوين الدّبلوماسيّين التّونسيّين، أو من خلال مساهمات الدّبلوماسيّين التّونسيّين من ذوي الخبرة والتّجربة في كثير من الأنشطة الجامعيّة.

لكنّ طموحنا اليوم هو أن نشرع في مأسسة هذه العلاقة وإرساء مرحلة جديدة من هذا التّعاون من أجل تنمية شبكة شراكة تفاعليّة دائمة بين وزارة الشّؤون الخارجيّة ومختلف الهياكل الوطنيّة المعنيّة بمصالح تونس الخارجيّة، من جهة، والأوساط الأكاديميّة والثقافيّة والإعلاميّة والمكوّنات الأساسيّة للمجتمع المدني التّونسي، من جهة أخرى، حتّى نضع أفضل الطّاقات في خدمة مصالح بلادنا وصورتها في الخارج.

فالدّبلوماسيّة ليست عالما معزولًا عن واقع البلاد ومحيطها بل إنّها تعيش في قلب الحياة الوطنيّة ومشاغلها وتتفاعل يوميّا مع المستجدّات على السّاحتين الإقليميّة والدّوليّة.

حضرات السيّدات والسّادة،

لقد ارتأيتُ من الأنسب في هذه المصافحة الأولى التي آمل بطبيعة الحال أن تتجدّد أن أحاضركم في موضوع يتنزّل في صميم المشاغل الرّاهنة لبلادنا والتّحدّيات التي تواجهها اليوم.

سأتناول معكم دور الدّبلوماسيّة التّونسيّة ومساهمتها في تحقيق الأهداف الوطنيّة السّامية والانتظارات الكبيرة ل شعبنا وما تقوم به يوميّا من مساع ومبادرات في إطار التّفاعل مع تطوّرات الوضع في محيطنا الإقليمي المباشر وهي كثيرة ومتعدّدة، وكذلك مستجدّات السّاحة الدّوليّة وما يميّزها من اضطراب وعدم استقرار ومخاطر أمنيّة، فضلًا عن الظّواهر المتعلّقة بالإرهاب والجريمة المنظّمة العابرة للحدود وبُروز قوى جديدة وصاعدة أصبح لها دور في التّأثير في العلاقات الدّوليّة وصياغة ملامح الوضع الدّولي الرّاهن.

إنّ الشّاغل الأساسي لشعبنا اليوم هو بكلّ بساطة: متى سنجني بشكل ملموس على مستوى النّموّ الاقتصادي والنّهوض الاجتماعي ثمار السّنوات الصّعبة التي عاشها التّونسيّون والتّضحيات الكبيرة والغالية التي بذلوها خلال السّنوات الأخيرة؟

وكيف تعود بلادنا إلى مؤشّرات اقتصاديّة تنمويّة أحسن ممّا كانت عليه في 2010؟ ليست سنة 2010 سنة مرجعيّة بالمعنى التّحليلي للكلمة، لكنّها السّنة التي سبقت المُنعرج التّاريخي الذي اختاره شعبنا وأقدم عليه وقطع فيه أشواطًا متقدّمة.

إذن سيكون عنوان هذه المداخلة: الدّبلوماسيّة التّونسيّة : الواقع والطّموح.

لا شكّ أنّ مشاغل الدّبلوماسيّة التّونسيّة لا يمكن اختزالها في زمن وجيز، لكنّي سأحاول التّركيز على أهمّ الجوانب المتعلّقة بواقعها وآفاقها وطموحاتها وأعتمد على تفاعلكم وأسئلتكم لمزيد التّعمّق والتّوضيح.

سأبدأ بتقديم موجز يتناول مفهومي السّيادة الوطنيّة والسّياسة الخارجيّة في سياق ارتباطها العضوي الوثيق بالسّياسة الدّاخليّة للدّولة مع إبراز الملامح الأساسيّة للسّياسة الخارجيّة لتونس والقواعد الثّابتة التي أعطتها شخصيّتها المتميّزة على المسرح الدّولي منذ الاستقلال، ثمّ أتناول محورين أو مبحثين هما :

- واقع الدّبلوماسيّة التّونسيّة في ضوء الأوضاع الدّاخليّة والظّرفيّة الإقليميّة والدّوليّة،

- خارطة طريق الدّبلوماسيّة التّونسيّة في أفق 2020.

مقدّمة.

- السّياسة الخارجيّة هي في جوهرها التّعبير عن السّيادة الوطنيّة وممارستها على المسرح الدّولي، والدّبلوماسيّة هي، كما ضبطها الدّستور التّونسي، الأداة الرّسميّة لتنفيذ السّياسة الخارجيّة التي يتولّى وضعها وصياغتها رئيس الجمهوريّة.

فلا معنى للسّيادة إذا كانت الدّولة المنبثقة من الشّعب والمعبّرة عن إرادته الحرّة لا تملك أن تمارس هذا الحق الطّبيعي والأصيل للدّول الذي كرّسه ميثاق الأمم المتّحدة. فضُعف السّيادة على المستوى الخارجي أو تلاشيها ينعكس حتمًا على ممارسة السّيادة على المستوى الدّاخلي.

لذلك رأينا كيف أنّ معاهدة باردو التي فُرضت بالقوّة على محمّد الصّادق باي يوم 12 ماي 1881 باسم الحماية آلت منطقيّا إلى انتزاع كلّ مقوّمات السّيادة الخارجيّة والدّاخليّة لتونس.

كما رأينا زمن الحرب الباردة في القرن الماضي كيف أنّ انخراط العديد من الدّول في المعسكرين الشّيوعي أو الرّأسمالي جعلها في حالة من التّبعيّة التي أثّرت بشكل كبير على قدرتها على ممارسة سياداتها الخارجيّة باستقلاليّة حقيقيّة.

- إنّ ميثاق الأمم المتّحدة، وهو المرجعيّة الأولى التي بُنيت عليها العلاقات بين الدّول منذ انتهاء الحرب العالميّة الثّانية، يؤكّد في ديباجته وفي عدد من موادّه، لا سيّما

المادّة الثّانية، مبدأ المساواة في السّيادة بين جميع الدّول الأعضاء، لكنّ النّظام المطبّق في مجلس الأمن الدّولي نفسه وحقيقة العلاقات الدّوليّة يُفيدان أنّ هذه المساواة هي المبدأ القانوني وليست الواقع الحقيقي وأنّ السّيادة تتحرّك في سياق متغيّر.

- السّيادة إذن ليست مفهومًا جامدًا فهي تُمارَس بمقاربة واقعيّة براغماتيّة ووفق حركيّة مرنة تأخذ في الاعتبار ما يسمّى موازين القوّة في العلاقات الدّوليّة، بما يحقّق التّكامل بين اعتبارين أساسيّين هما: المحافظة على الثّوابت وتحقيق المصالح.

- والعلاقات الدّوليّة تدور أساسًا حول المصالح والدّول تتنافس في تحقيق هذه المصالح بكلّ أسباب القوّة التي تملكها. وهي تستعمل في حالات ما يُسمّى "الدّبلوماسيّة النّاعمة" (Soft Policy) وكلّ وسائل التّأثير، وفي حالات أخرى تلجأ إلى التّهديد باستعمال القوّة المشروعة في القانون الدّولي وغير المشروعة أحيانًا (Hard Policy) ،

فالجغرافيا هي المُعطى الوحيد الثّابت في العلاقات الدّوليّة، أمّا ما سوى ذلك فمُتغيّر حسب المصالح.

ينطبق ذلك على كلّ الدّول المتقدّمة والنّامية والأقلّ نموّا، بصرف النّظر عن أنماط أنظمة الحكم فيها وتوجّهاتها في السّياسة الخارجيّة. ونستذكر هنا قول الوزير الأوّل البريطاني هنري بالمرستون: ليس لنا حُلفاء دائمون أو أعداء دائمون، إنّ لنا مصالح دائمة. وكان الزّعيم البريطاني ونستون تشرشل يذكر ذلك في عديد المناسبات.

Prime Minister Henry J. Temple Palmerston (1784-1865):

"We have no eternal allies, and we have no perpetual enemies. Our interests are eternal and perpetual, and those interests it is our duty to follow."

وأولى أسباب القوّة للسّياسة الخارجيّة وأهمّها هي السّياسة الدّاخليّة للدّولة.

إنّ استتباب الأمن والاستقرار والوحدة الوطنيّة والسّلم الاجتماعي وسيادة القانون وترسيخ قواعد الدّيمقراطيّة والحكم الرّشيد والنّهوض بحقوق الإنسان وتمكين المرأة والتّقدّم المعرفي والتّكنولوجي والارتقاء الاقتصادي والاجتماعي هي عوامل ومقوّمات أساسيّة تعزّز مكانة الدّولة على المسرح الدّولي وتُكسبها المؤهّلات اللّازمة لتحقيق المصالح السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة وغيرها من المصالح.

فالأمر أشبه ما يكون بمُجتمع الأفراد : السّلوك القويم والاجتهاد في العمل يصنعان السّمعة الطيّبة والسّمعة الطيّبة تبني الثّقة وتقوّي المكانة وتشجّع على التّعامل.

- يوجد إذن ارتباط عضوي لا ينفصم بين السّياستين الدّاخليّة والخارجيّة للدّولة وتفاعل عميق بينهما إيجابيّا وسلبيّا، فالأولى ترفد الثّانية بعوامل القوّة والتّوازن والثّقة وتزوّدها بوسائل تنمية العلاقات السّياسيّة وروابط التّعاون والتّبادل، والثّانية امتداد للأولى ووسيلتها لتحقيق أهدافها ومصالحها على الصّعيد الدّولي.

وقد أكّد السيّد رئيس الجمهوريّة في كلمته في اختتام النّدوة السّنويّة لرؤساء البعثات الدّبلوماسيّة والقنصليّة أنّ "نجاح الدّبلوماسيّة في الاضطلاع بمهامّها يظلّ رهين وجود بيئة داخليّة متماسكة وقويّة وقادرة على مواجهة التّحدّيات وحماية المصالح الوطنيّة العليا".

- بعبارة بسيطة وموجزة يمكن القول أنّ نجاح السّياسة الخارجيّة يبدأ بحُسن ترتيب البيت الدّاخلي.

- وبالنّظر إلى مراحل التّأسيس والبناء والتّطوّر للدّبلوماسيّة التّونسيّة بعد الاستقلال نلاحظ أنّ سياستنا الخارجيّة قامت على جملة من القواعد الثّابتة شكّلت على الدّوام خصائص مميّزة لبلادنا على السّاحة الدّوليّة وأكسبتها مكانة مرموقة واحترامًا كبيرًا. وهذه الثّوابت هي:

- عدم التّفريط في السّيادة الوطنيّة واستقلاليّة القرار الوطني،

- الالتزام بقواعد الاحترام المتبادل وبعدم التّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة للدّول،

- التّمسّك بالشّرعيّة الدّوليّة والالتزام بها واحترام مقرّراتها ومقتضياتها،

- التّعلّق بالسّلم وتغليب الحوار والتّفاوض والوسائل السّلميّة لفضّ النّزاعات والخلافات،

- المساهمة في كلّ جهد دولي يخدم السّلم والأمن والاستقرار والتّنمية والنّهوض بحقوق الإنسان والتّعاون الدّولي لما فيه خير الشّعوب كافّة،

- نُصرة القضايا العادلة للشّعوب.

- لم تأت هذه الثّوابت ولم تترسّخ في الممارسة من قبيل الصّدفة أو من باب التّقليد، بل كانت حصيلة قراءة دقيقة وواقعيّة للمشهد الدّولي وتطوّر العلاقات الدّوليّة منذ مراحل الكفاح الوطني.

وبالإضافة إلى المبادئ الأساسيّة التي ذكرتها، وضع الرّئيس الحبيب بورقيبة، أوّل وزير خارجيّة لتونس المستقلّة، الأسس التي ميّزت سياستنا الخارجيّة خلال العقود الستّة الماضية: الانحياز للحريّة والعالم الحرّ مع النّأي ببلادنا عن مخاطر الاستقطاب الثّنائي بين المعسكرين الرّأسمالي والاشتراكي واعتماد الحوار سبيلًا لفضّ النّزاعات مهما استعصت وإعلاء مصلحة تونس فوق كلّ اعتبار.

وهو ما تجسّد في إرساء علاقات متميّزة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، زعيمة العالم الحرّ التي ساندت تونس خلال مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال، وتعزيز علاقات الصّداقة والتّعاون مع خصم الأمس فرنسا ومع العالم الغربي عمومًا.

غير أنّ ذلك لم يمنع تونس من تطوير علاقاتها مع الاتّحاد السّوفياتي والصّين الشّعبيّة زعيمي القطب الاشتراكي، اللّذين وإن كانا على بيّنة من توجّهات بلادنا

وقيادتها فإنّهما احترما استقلاليّة قرارها وأقاما معها علاقات تعاون في عديد الميادين أثمرت إنجازات هامّة منها هذه المؤسّسة العريقة التي نجتمع فيها اليوم والتي أنشئت بالتّعاون مع الاتّحاد السّوفياتي والعديد من السّدود ومشاريع البنية التّحتيّة التي ساهمت الصّين الشّعبيّة في إنجازها.

لقد أثبتت هذه الخيارات صوابها وحقّقت مصالح هامّة لبلادنا، كما حَمتها من مخاطر عديدة والأمثلة والشّواهد كثيرة.

- إنّ السّياسة الخارجيّة تميل للمنطق السّليم (The common sense) وأولى مقتضيات هذا المنطق السّليم أن تتناسب السّياسة الخارجيّة مع واقع البلاد وإمكانيّاتها واحتياجاتها، من جهة، وأن تتأقلم مع واقع العلاقات الدّوليّة وتواكب متغيّراتها دون مساس بالثّوابت الوطنيّة ، من جهة أخرى. والحياة الدّوليّة وقضاياها متشعّبة ومعقّدة وهي ليست دائمًا بيضاء أو سوداء.

ويتجلّى ذلك على سبيل المثال، في المحافل متعدّدة الأطراف الإقليميّة والدّوليّة، حيث تسعى الدّول إلى كسب الدّعم والتّأييد لمواقفها، وتبرز الحاجة الشّديدة للتّحلّي بالاتّزان والمرونة لدى تحديد موقف بلادنا حرصًا على مصالحها العليا. فتونس دولة اختارت لنفسها منذ الاستقلال شخصيّة مستقلّة ومتميّزة كفاعل على السّاحة الدّوليّة دون أن تتورّط في أحلاف أو تكتّلات سياسيّة أو عسكريّة أو صراعات إيديولوجيّة تكون تبعاتها وخيمة على استقلالها وأمنها ومصالحها.

- إنّ السّهر على السّياسة الخارجيّة للدّولة أمر جليل ومسؤوليّة عُظمى لأنّ الأمر يتعلّق بالمصالح العليا للبلاد والخطأ في التّقدير واتّخاذ القرار يكون ثمنه باهظا ويحتاج الكثير من الجهد والوقت لإزالة آثاره، خاصّة عند اضطراب المشهد الدّولي، كما هو الحال اليوم، واتّسام الظّرفيّة الإقليميّة بالتّوتّر والأزمات.

المبحث الأوّل : واقع الدّبلوماسيّة التّونسيّة في ضوء الأوضاع الدّاخليّة والظّرفيّة الإقليميّة والدّوليّة.

لقدأنجزت بلادنا بنجاح ، على مدى ما يقارب السّت سنوات ، خطوات متقدّمة في مسار الانتقال الدّيمقراطي انطلاقًا من إرادة شعبها وبفضل تضحياته الكبيرة، وتُوّجت هذه الخطوات بإصدار دستور توافقي مُتميّز بصبغته المدنيّة التقدّميّة وإجراء أوّل انتخابات حرّة وديمقراطيّة في تاريخ بلادنا.

ولا شكّ أنّ هذا المسار ما زال يحتاج الكثير من العمل والمثابرة لترسيخه وتطويره بما يركّز دعائم الجمهوريّة الثّانية على أسس متينة ويحقّق الانتظارات المشروعة للشّعب التّونسي.

ولا يختلف غالبيّة التّونسيّين، مع تعدّد فئاتهم ومشاربهم الفكريّة، في الإيمان بفضائل الحكم الدّيمقراطي الذي هو مفتاح التّقدّم والارتقاء الحضاري، فالدّيمقراطيّة هي في حقيقة الأمر أولى مقوّمات التّميّز على المسرح الدّولي. لذلك تمّ تكريم الرّباعي الرّاعي للحوار الوطني بجائزة نوبل للسّلام لسنة 2015، وهو تكريم يتوجّه في الحقيقة إلى الشّعب التّونسي ويؤكّد احترام المجتمع الدّولي وتقديره العالي للتّجربة التّونسيّة النّاشئة.

ذلك إنجاز تاريخيّ عالي القيمة وبالغ الأهمّية ويشكّل، كما أسلفت، ورقة اعتماد أساسيّة لسياستنا الخارجيّة، حيث أنّ تونس اكتسبت رسميّا الاعتراف الدّولي بها كديمقراطيّة ناشئة.

لكنّه لا يكفي، لأنّ بلادنا، في الحقيقة، تنوء بأثقال من المشاغل الاقتصاديّة والاجتماعيّة الملحّة والتّحدّيات الخطيرة المتولّدة عن تطوّر أوضاعنا العامّة الدّاخليّة وانعكاسات الظّرفيّة الإقليميّة المشحونة بالأزمات الخطيرة.

فقد مرّت تونس خلال الفترة الأخيرة بسنوات صعبة على المستوى الاقتصادي، إذ تراجع النّموّ بشكل حادّ وتقلّص الإنتاج وخسرت صادراتنا أسواقًا

هامّة، كما تجمّد الاستثمار الدّاخلي والخارجي، بل أضعنا الكثير من فرص الاستثمار الخارجي ، خاصّة مع تواصل حالة عدم الاستقرار في جارتنا ليبيا التي ظلّت على مدى سنوات تحتلّ المرتبة الثّانية في ترتيب شركائنا الاقتصاديّين بعد الاتّحاد الأوروبّي (2،5 مليار دولار قيمة التّجارة الخارجيّة مع ليبيا قبل 2011).

ومن الطّبيعي أن يولّد ذلك حالة عامّة من الاحتقان الاجتماعي على مستوى الأفراد والجهات، وهو أمر مفهوم ومشروع، فأسباب انتفاضة 2011 لا زالت قائمة والتّطلّعات المشروعة للشّباب في العمل والكرامة والمشاركة في الحياة العامّة لم تقع الاستجابة لها بالقدر المأمول بعدُ رغم جهود الحكومات المتعاقبة.

لكنّ التّحدّي الأكثر خطورة يتمثّل في مواجهة آفة الإرهاب الذي استهدف بلادنا بشكل مباشر وما زال يتربّص بها. وهي ظاهرة لم تكن تونس متهيّئة لها داخليّا، لذلك سعت إلى توظيف علاقاتها الثّنائيّة وآليّات التّعاون الدّولي، التي لا تزال في بداياتها، من أجل تمكين قوّات جيشنا وأمننا الوطنيّين من الدّعم الفنّي واللّوجستي اللّازم لمجابهتها. فتونس لا تستطيع بمفردها أن تواجه هذه الآفة الخطيرة العابرة للحدود.

إنّ انتشار بؤر التّوتّر في محيطنا القريب وفي المنطقة وتمدّد الم جموعات الإرهابيّة وتعاظم قدراتها الماليّة والتّسلّحيّة واللّوجستيّة في غياب معالجة ناجعة ورادعة من المجتمع الدّولي ضرب الأمن والاستقرار ومسارات التّنمية في كثير من بلدان المنطقة القريبة والبعيدة وحاول يائسًا أن ي نال من التّجربة الدّيمقراطيّة النّاجحة في تونس، لكنّ شعبنا أثبت مرّة أخرى تعلّقه الشّديد بوطنه وبوحدته الوطنيّة وإيمانه بالقيم الكونيّة التّقدّميّة المستنيرة والمنفتحة وأحبط المشاريع الإرهابيّة الخبيثة.

وهنا نقف بكلّ إجلال واحترام لكلّ التّونسيّين والتّونسيّات الذين بذلوا حياتهم الغالية من أجل أن لا يكون وطننا مرتعًا لأعداء الحياة والإنسانيّة. إنّ نجاح تونس في دحر الإرهاب وإصرارها على التّصدّي لمخطّطاته ورقة أخرى ذات أهمّية بالغة في سياستنا الخارجيّة.

لكنّ الاعتداءات الإرهابيّة على بلادنا، لا سيّما منها العمليّات البشعة التي شهدتها سنة 2015، كان لها انعكاسات وخيمة على صورة تونس في الخارج وبالخصوص على قطاع اقتصاديّ حيوي وهو السّياحة التي تساهم بنسبة لا تقلّ عن سبع بالمائة في النّاتج الدّاخلي الخام، فضلًا عن أهمّيتها الكبيرة بالنّسبة لميزان الدّفوعات والتّشغيل.

نحن إذن إزاء أوضاع داخليّة بالغة الصّعوبة أمنيّا واقتصاديّا واجتماعيّا وظرفيّة إقليميّة متأزّمة وغير مستقرّة وغير واضحة المعالم ، والدّبلوماسية التونسية مُطالبة بالتعامل مع هذا الواقع بكلّ صعوباته وتناقضاته وإكراهاته للحفاظ على مصالح تونس وتطوير علاقاتها والتعريف بإنجازاتها وتعزيز مكانتها ودورها إقليميا ودوليا.

ملامح الوضع الإقليمي.

لا يخفى على أحد أنّ اتّحاد المغرب العربي الذي شاركت تونس في تأسيسه قبل أكثر من 27 عامًا في إطار المساهمة في تحقيق تطلّعات الشّعوب المغاربيّة إلى مزيد من التّقدّم والتّعاون والتّكامل والاندماج ليس في أفضل حالاته ويعيش منذ سنوات وضعًا يُقارب الجمود ويحتاج إلى الكثير من العزم والجهود المشتركة في سبيل تنشيط مؤسّساته لما يخدم مصالحنا جميعًا.

وتونس متمسّكة بهذا الخيار الحضاري والاستراتيجي ومؤمنة به وتعي أهمّيته بالنّسبة لدفع الاقتصاد الوطني وضمان شروط الأمن والاستقرار في المنطقة. وهي مثابرة في جهودها من أجل دفع علاقات التّعاون الثّنائي وتعزيزها مع البلدان المغاربيّة كلّ على حدة وتعمل حثيثًا على إحياء المشروع المغاربي باعتباره مطمحًا تاريخيّا ومطلبًا حيويّا لكلّ شعوب المنطقة.

فالوضع الرّاهن لا ينبغي أن يُحبط عزائمنا بل يجب أن يدفعنا إلى مزيد العمل الدّؤوب والمثابرة من أجل مستقبل أفضل للأجيال المغاربيّة كافّة.

أمّا الوضع العربي فهو، مع شديد الأسف، مشحون بالتّوتّر والأزمات الحادّة ويعيش مرحلة بالغة الخطورة قد تكون تداعياتها المستقبليّة وخيمة جدّا على أمن البلدان العربيّة بل على وجود بعضها.

إنّ انقسام الصّف العربي إزاء هذه التّحدّيات العظمى وبالتّالي غياب دور عربي حقيقي وفاعل في مواجهتها، قد فتح المجال لتحوّل بلدان عربيّة شقيقة إلى ساحات لصراعات بالوكالة لأطراف إقليميّة ودوليّة على حساب أمن شعوبها ومصالحها.

ورغم بعض الجهود المبذولة وما يحدو الأمين العامّ الجديد للجامعة من عزم على إحياء التّضامن العربي وتفعيل العمل العربي المشترك، فإنّه لم تظهر في الأفق، إلى حدّ الآن، بوادر جديّة لموقف عربي موحّد يساهم في التّوصّل إلى حلّ سياسي يُنهي الأوضاع الإنسانيّة المتردّية جدّا التي يُعانيها أشقّاؤنا العرب في عديد من المناطق من فقدان للأمن وشروط الحياة الكريمة واللّائقة ومعاناة آفة الإرهاب والصّراعات المسلّحة والتّشرّد، والتي أضحت، مع بالغ الأسف، مادّة يوميّة في الإعلام.

وهو مايؤكّد اليوم ضرورة إعادة النّظر في منظومة العمل العربي المشترك التي تمّ إرساؤها منذ أكثر من سبعين عامًا والتّفكير في آليّات جديدة من شأنها ان تساهم في التّخفيف من حدّة الأزمات وخلق إطار أو مظلّة أمنيّة عربيّة لفضّ النّزاعات والتّقليص من مداها والعمل على عدم استفحالها وبروز نزاعات جديدة.

وأوروبّا، شريكنا الاقتصادي الأوّل، هي أيضًا ليست في أفضل حالاتها، فإلى الأزمة الاقتصاديّة التي تعيشها معظم البلدان الأوروبيّة، أضيفت ظاهرة تعاظم التّهديدات والهجمات الإرهابيّة وتفاقم أزمة اللّاجئين وموجات الهجرة غير المنظّمة بفعل اضطراب الأوضاع في عديد البلدان شرق المتوسّط وجنوبه وما أحدثته من خلافات وانقسامات داخل الاتّحاد الأوروبي.

ثمّ جاء الخروج البريطاني، وهو ليس أمرًا هيّنًا، خلافًا لما يقدّمه بعض السّاسة والمحلّلين، ليصبح الشّغل الشّاغل لدول الاتّحاد وقد يشكّل، على امتداد سنوات قادمة، سببًا او تعلّة تُضعف اهتمام الاتّحاد الأوروبّي بجيرانه جنوبي المتوسّط.

كما أنّ استعادة روسيا لدورها على السّاحة الدّوليّة والخلافات التي تطغى على علاقاتها بالغرب وخاصّة أوروبّا وأوكرانيا بالذّات من شأنه أن يدفع الاتّحاد الأوروبّي وخاصّة دول أوروبّا الوسطى والشّماليّة، للاهتمام أكثر بما يُسمّى "الجوار الشّرقي" (Voisinage oriental) على حساب التّعاون الأورومتوسّطي.

في قلب هذا المشهد الإقليمي المشحون بعوامل التّأزّم والتّوتّر والمفتوح على احتمالات وسيناريوهات عديدة، تبرز تونس كنقطة إشعاع بصفتها ديمقراطيّة ناشئة تسعى للدّفاع عن أمنها واستقرارها وصيانة وحدتها الوطنيّة رغم الحجم الكبير لمصاعبها التّنمويّة، وتعمل جاهدة على إبراز تجربتها كعامل استقرار ونموّ في حوض البحر الأبيض المتوسّط يقتضي نجاحُها وقوف شركائها إلى جانبها وتقديم الدّعم المناسب لها.

فالتّجربة التي تعيشها بلادنا تمثّل حالة استثنائيّة تستدعي دعمًا استثنائيّا يتجاوز الأطر التّقليديّة للتّعاون التي وضعها الاتّحاد الأوروبّي في إطار مسار برشلّونة والتّعاون الأورومتوسّطي.

ونجاحها بطبيعة الحال مصلحة وطنيّة، غير أنّه يتجاوز ذلك اعتبارًا لتأثيره على أمن المنطقة برمّتها واستقرارها وازدهارها.

إنّ أسبابًا وعوامل عديدة تقف وراء غياب الدّعم الاقتصادي الكافي والمناسب من قبل شركائنا والمجتمع الدّولي ، وهي تتعلّق أوّلًا بأوضاعنا الدّاخليّة والمرحلة الصّعبة التي يمرّ بها اقتصادنا الوطني، ثمّ بالظّرفيّة الإقليميّة وبرؤية مختلف الدّول ومقارباتها إزاء ما تشهده منطقتنا منذ مطلع 2011.

ومعظم دول العالم أعلنت صراحة احترامها الشّديد لإرادة الشّعب التّونسي في التّغيير والبناء الدّيمقراطي السّليم، لكنّها وإن قدّمت بعض الدّعم المحدود، فإنّ سياستها إزاء بلادنا اتّسمت بحالة من التّردّد والتّرقّب (Attentisme / Wait and See) لما سيؤول إليه تطوّر الأوضاع الدّاخليّة في بلادنا وتطوّر الأحداث في المنطقة.

وإذا تحدّثنا تحديدًا عن شركائنا الغربيّين وفي مقدّمتهم شريكنا الأهمّ الاتّحاد الأوروبي نلاحظ أنّه، في الجانب السّياسي، يوجد شبه إجماع على تفرّد التّجربة الدّيمقراطيّة التّونسيّة وانعاكساتها الإيجابيّة على الأمن والاستقرار في منطقة جنوبي المتوسّط، مع إدراك حقيقة المصاعب الأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة الكبيرة التي تواجهها بلادنا.

أمّا في الجانب الاقتصادي والمالي فإنّ الوقوف إلى جانب تونس لم يبلغ بعد ، من منظورنا، الحدّ المأمول الذي يتناسب مع البُعد الاستراتيجي للعلاقات التّونسيّة الأوروبيّة.

إنّ المتأمّل في التّجارب الشّبيهة للانتقال الدّيمقراطي في أوروبّا الشّرقيّة والوسطى، يلاحظ أنّها تمتّعت طيلة الفترة التي سبقت انضمامها للاتّحاد الأوروبّي، بحزمة من الإجراءات والآليّات الخاصّة التي مكّنتها من دعم فنّي ومالي واقتصادي هامّ ساعد في اندماجها في المنظومة الأوروبيّة وفي الفضاء الاقتصادي الأوروبّي.

ونفس الأمر بالنّسبة لديمقراطيّات ناشئة في آسيا وأمريكا الجنوبيّة تمتّعت بحزمة من إجراءات وآليّات الدّعم من قبل الدّول الغنيّة والمتقدّمة في المنطقة (الولايات المتّحدة الأمريكيّة واليابان).

وحقيقة الأمر أنّه لا توجد ديمقراطيّة ناشئة نجحت دون الاستناد إلى رافعة/ قاطرة تساعدها على مواجهة المصاعب الاقتصاديّة للفترة الانتقاليّة من أجل تثبيت الدّيمقراطيّة واستدامتها. والاتّحاد الاوروبّي، الذي يعتبر القوّة الاقتصاديّة الأولى في العالم، هو جوارنا الطّبيعي وشريكنا الاقتصادي الأهمّ الذي يستطيع القيام بهذا الدّور.

وهذا ما نردّده بكلّ صراحة على شركائنا الغربيّين والأوروبيّن بشكل خاصّ، كما ما فتئت تؤكّده أصوات كثيرة هامّة من داخل الاتّحاد الأوروبي على غرار القرار الأخير للبرلمان الأوروبي الصّادر يوم 14 سبتمبر 2016.

يُضاف إلى ما تقدّم أنّ الدّبلوماسيّة التّونسيّة حادت في بعض المحطّات من المرحلة الانتقاليّة عن الثوابت الرّئيسيّة التي بُنيت عليها سياستنا الخارجيّة ، ما أوقعها في مقاربات غير صائبة بل أخطاء نتيجة الاضطراب في السّياسة الخارجيّة مباشرة بعد الثّورة وطغيان الجانب الإيديولوجي والارتجال في اختيار المواقف، وهو ما كانت انعكاساته ضّارّة في الاتّجاهين: فلم يُحقّق لتونس مصالح ملموسة وخلق لها العديد من الإشكاليّات مع شركاء مهمّين.

إذن يمكن توصيف المشهد كما يلي:

تونس اختارت بلا رجعة طريق الحكم الدّيمقراطي في إطار توافقي وتشاركي لا يُقصي أحدًا،

وهي دولة تعمل جاهدة بإرادة شعبها وبفضل تضحياته على دحر الإرهاب الذي يحاول يائسًا استهداف ديمقراطيّتها النّاشئة ونمطها المجتمعي،

لكنّ اقتصادنا الوطني ما زال يواجه وضعًا متأزّمًا ويحتاج إلى مقوّمين أساسيّين لإنعاشه: استعادة ديناميّة العمل والإنتاج في الدّاخل وحشد أكثر ما يمكن من الدّعم الخارجي. وكما تعلمون إنّ المقوّم الأوّل مرتبط بالمقوّم الثّاني، لأنّ جهدنا الذّاتي هو الذي سيشجّع العالم الخارجي ويحفزه على مضاعفة جهوده لصالحنا.

والسّؤال المركزي هو كيف نضع تونس من جديد على خارطة التّنمية الشّاملة والمتوازنة ونضمن لها موقعًا ضمن البلدان الصّاعدة اقتصاديّا ونعزّز حضورها ومكانتها وإشعاعها إقليميّا ودوليّا.

إنّها قضيّة أساسيّة بالنّسبة لبلادنا وهي، بطبيعة الحال، مسؤوليّة الدّولة والحكومة، لكنّها أيضًا مسؤوليّة كافّة القوى الحيّة للمجتمع التّونسي.

فستّ سنوات من الزّمن مدّة طويلة وقصيرة في آن في تاريخ الشّعوب.

فهي طويلة باعتبار الخسائر والفرص الضّائعة وما يعنيه ذلك للأجيال المقبلة من التّونسيّين،

وهي قصيرة إذا ما نجحنا في استخلاص العبر والدّروس وتصويب الرّؤية والممارسة من أجل أن يكون لبلادنا موقعها الطّبيعي المتميّز على السّاحتين الإقليميّة والدّوليّة وإضفاء مزيد من المصداقيّة والفعاليّة على أدائها الخارجي، وكذلك تعزيز صورة بلادنا وإبراز ميزاتها التّفاضليّة وتنشيط دورها في حلحلة العديد من الملفّات والقضايا المرتبطة بسياستها الخارجيّة.

هذا هو رهان السّياسة الخارجيّة لتونس ودبلوماسيّتها وهو يتطلّب العزم والمثابرة ومضاعفة الجهد لوضع خارطة طريق في أفق سنة 2020 تستجيب لأولويّات تونس وتكون أداة للنّهوض باقتصادها وتعزيز مقوّمات أمنها في محيط إقليمي مُقبل على مزيد من التّوتّر وعدم الاستقرار.

المبحث الثّاني : خارطة طريق الدّبلوماسيّة التّونسيّة في أفق 2020.

أفق 2020 هو الأمد القريب فحجم التّحدّيات والرّهانات يقتضي التّعجيل بترتيب البيت على المستوى الدّاخلي وحشد أكثر ما يمكن من الطّاقات والآليّات لاستعادة مكانة تونس وتفعيل دورها على المستوى الخارجي.

بادئ ذي بدء أعتقد أنّنا نحتاج جميعًا كتونسيّين إلى وعي عامّ ومزاج تفاؤلي يقطع مع التّشكيك وإشاعة الإحباط والعدميّة واليأس.

علينا أن نستوعب جميعًا حقيقة أنّنا لا يمكن أن ننجح في كسب ثقة الآخرين إذا كنّا نشكّ في أنفسنا ونقلّل من قدراتنا. ولْنذكر أيضًا أنّ شعبنا واجه في ماضيه القريب العديد من المحطّات الصّعبة جدّا ونجح في تجاوزها بالعمل والمثابرة.

فليس من مصلحة بلادنا أن نقلّل من قيمة إنجازها الدّيمقراطي أو أن نشكّك في مبادرات الحكومة المنبثقة عن إرادة الشّعب وفي الجهود التي تبذلها دبلوماسيّتنا لإيجاد الحلول للتّحدّيات التي تواجهها بلادنا، كما ليس من مصلحتنا أن نسيء إلى علاقات تونس مع الدّول الأخرى أو أن نختلق إشكاليّات لا تعود علينا إلّا بالمضرّة.

ثمّ أنّ تونس تحتاج إلى إعادة الاعتبار لقيمة العمل والإنتاج ، فلا معنى للحديث عن دبلوماسيّة اقتصاديّة إذا ظلّ الإنتاج معطّلًا في قطاعات عديدة من اقتصادنا الوطني، ولا معنى لجلب الاستثمار الخارجي إذا لم نخلق البيئة الملائمة الجالبة للاستثمار.

علينا أن نسمّي الأشياء بمسمّياتها: هل لتونس اليوم المقوّمات للتّأثير في التّوجّهات الكبرى على السّاحتين الإقليميّة والدّوليّة؟ وهل يمكن لنا أن نساهم في صياغة السّياسات والمواقف حول المسائل والقضايا التي تعنينا مباشرة على المستويات المغاربيّة والعربيّة والمتوسّطيّة والإفريقيّة؟

الجواب: نعم، إذا ما أسندنا سياستنا الخارجيّة بمزيد من التّوافق الدّاخلي، وكرّسنا هذه الصّورة لبلد نجح في تحقيق أهمّ مراحل الانتقال الدّيمقرطي دون

إقصاء أو تمييز ووضع الأسس لإصلاحات جوهريّة على الصّعيد الاقتصادي (تحسين مناخ الاستثمار، إصلاح الإدارة والعمل على جعلها أداة للنّهوض الاقتصادي، التّركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة والقدرة التّشغيليّة مع إيلاء الأولويّة لقطاعات التّنمية المستدامة، وضع دبلوماسيّة اقتصاديّة ناجحة خاصّة بإفريقيا التي تستقطب في السّنوات الأخيرة تمويلات واستثمارات كبيرة من الدّول الغنيّة، وكذلك مع عدد من الاقتصاديّات الواعدة في آسيا) وهي المقوّمات الضّروريّة التي تمهّد لبروز تونس كبلد صاعد.

إذن ما العمل حتّى نُقنع شركائنا، لا سيّما منهم الأطراف ذات القدرة والتّأثير ماليّا واقتصاديًا وفي صناعة القرار الدّولي، أنّ من مصلحتهم ومن مصلحة الأمن والاستقرار في منطقتنا وفي العالم أن تنجح التّجربة الدّيمقراطيّة التّونسيّة وأن يوفّروا لها الدّعم الدّولي المناسب لتثبيتها واستدامتها.

تلك هي القضيّة المركزيّة ذات الأولويّة لدبلوماسيّتنا في المرحلة القادمة: أن نُحسن استعمال المزايا التّفاضليّة الخاصّة ببلادنا (Les avantages comparatifs) ونبني عليها ونطوّر أدائنا، وأن نجسّم وحدتنا الوطنيّة في مقاربتنا لعلاقاتنا الدّوليّة وفي وعينا لواقعها وإدراكنا لمقتضياتها بحيث تجد الدّبلوماسيّة الرّسميّة دعمًا ثمينًا من كلّ القوى الحيّة للتّونسيّين وليس العكس.

ولا شكّ أنّكم تلاحظون معي أنّ الخطوط العريضة للسّياسة الخارجيّة للدّول المتقدّمة والمرتبطة بمصالحها العليا، لا تتغيّر بتعاقب الحكومات وتداول الأحزاب على السّلطة.

إنّ لبلادنا مميّزات فريدة لا تملكها العديد من الدّول: موقع جغرافي فريد وإرث حضاري كبير ومتنوّع ومجتمع يتميّز بالاعتدال والانفتاح والتّسامح وينبذ الغلوّ والتّطرّف رغم الهزّات التي عرفها خلال الفترة الأخيرة، وشبكة صداقات وعلاقات هامّة ورصيد من الاحترام نسجته منذ الاستقلال وزاده نجاح المسار الدّيمقراطي رسوخًا.

وهي بلد عربيّ إسلاميّ أثبت أنّ الدّيمقراطيّة لا تتعارض مع الدّين الإسلامي الحنيف ولا مع الانتماء العربي.

هذه الصّورة الإيجابيّة المشرقة لبلادنا تشكّل ميزة بالغة الأهميّة في أوراق سياستنا الخارجيّة، وأهمّ عناصرها هو الثّقة في النّفس وفي الإمكانيّات وخلق هذه الثّقة لدى شركائنا الذين يعرفون، بطبيعة الحال، أنّ المراحل الانتقاليّة، طالت أم قصرت، تتّسم بظهور صعوبات ظرفيّة تُضعف الوضع الدّاخلي للبلدان التي تمرّ بها. وبالتّالي فهم يتطلّعون إلى ما بعد المرحلة الانتقاليّة وعلينا أن نقنعهم بأنّ بلادنا اجتازتها بنجاح وهي عازمة على المضيّ قدمًا في تحقيق تطلّعات شعبها إلى التّنمية والرّخاء.

فتونس، كما أسلفت، هي اليوم ديمقراطيّة ناشئة باعتراف العالم، بل إنّ العديد من الدّول والمنظّمات الدّوليّة والإقليميّة تعتبرها استثناءً ديمقراطيّا في المنطقة، ثمّ أنّ بلادنا تواصل جهودها في مكافحة الإرهاب والتّطرّف رغم صعوبة أوضاعها الاقتصاديّة والاجتماعيّة وقلّة إمكانيّاتها.

وينبغي حسن توظيف هذين المُعطيين الهامّين ، بالإضافة إلى الميزات الاخرى لبلادنا، من أجل تحسيس المجتمع الدّولي بم ا يجنيه من فوائد من دعم التّجربة الدّيمقراطيّة النّاشئة في تونس لما لها من انعكاسات إيجابيّة على تعزيز الأمن والاستقرار والتّنمية في المنطقة والسّلم العالمي.

وأودّ أن أقول أنّ الدّبلوماسيّة التّونسيّة توفّقت إلى حدّ كبير في إزالة ما لحق صورة تونس من انطباعات سلبيّة و مخلّفات أخطاء وانزلاقات الفترة التي سبقت انتخابات سنة 2014.

ثمّ أنّ تونس مؤهّلة بحكم موقعها الجيواستراتيجي المتميّز أن تكون همزة وصل مفصليّة هامّة على الصّعيدين الاقتصادي والأمني بين أوروبّا وإفريقيا التي هي اليوم محطّ أنظار العالم وساحة تنافس محتدم بين أكبر الاقتصاديّات العالميّة لما تكتنزه من ثروات وطاقات بشريّة وما تحقّقه من نسب عالية للنّموّ الاقتصادي.

كما أنّ مُعظم البلدان الإفريقيّة جنوب الصّحراء أنجزت تقدّم هامّا على طريق إرساء قواعد الحكم الدّيمقراطي وترسيخ الاستقرار.

لقد وضعت وزارة الشّؤون الخارجيّة في أفق 2020 جملة من الأولويّات بدأت في تنفيذها، بهدف تطوير أداء الدّبلوماسيّة ا لتّونسيّة وتطوير مقاربتنا وإدارتنا لعلاقاتنا الخارجيّة باتّجاه مزيد من النّجاعة والمردوديّة وتعزيز الحضور على الصّعيدين الإقليمي والدّولي.

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أنّ الإمكانيّات الماليّة والموارد البشريّة لوزارة الشّؤون الخارجيّة تبقى محدودة جدّا مقارنة مع البلدان الشّبيهة بنا أو القريبة منّا: فميزانيّة الوزارة في حدود واحد فاصل واحد بالمائة من الميزانيّة العامّة للدّولة ويبلغ عدد موظفيها وعدد أعوانها بين دبلوماسيّين وإداريّين وفنّيين1162 منهم 455 دبلوماسيّا يعملون في الإدارة المركزيّة وفي تسعين بعثة دبلوماسيّة وقنصليّة.

ويمكن تلخيص خارطة الطّريق في أهمّ المحاور التّالية :

- **أوّلًا:** إحكام التّنظيم وتطوير العمل في وزارة الشّؤون الخارجيّة والبعثات التّونسيّة من خلال إدخال إصلاحات جوهريّة على تنظيم الوزارة بتمكين الدّبلوماسيّين من تكوين مهني يتماشى مع تحدّيات المرحلة واعتماد أدوات وأساليب عمل عصريّة، ووضع المهنة الدّبلوماسيّة في مسار تطوّر تصاعدي يواكب واقع العلاقات الدّوليّة ومتطلّبات العمل الدّبلوماسي،

- **ثانيًا:** انتهاج سياسة خارجيّة أكثر مبادرة ووضوحًا ووثوقًا من خلال تأكيد استعادة تونس لحضورها الفاعل في محيطها المباشر وعلى السّاحة الدّوليّة بما يعزّز مكانتها ويكرّس إشعاعها كقوّة اقتراح بنّاءة وعضو فعّال في المجموعة الدّوليّة يعمل على تعزيز الأمن والاستقرار والتّنمية وتكريس قيم التّعاون والتّضامن والتّسامح بين الشّعوب،

في هذا الإطار تعمل الدّبلوماسيّة التّونسيّة على التّوظيف الأمثل لرئاسة بلادنا للمجلس الوزاري لجامعة الدّول العربيّة (سبتمبر 2016- مارس 2017)، وكذلك

سنوظّف دورنا في مجلس حقوق الإنسان (2017) وفي مجلس الأمن الدّولي الذي نسعى للحصول على عضويّته في سنة 2020.

- **ثالثًا:** مواصلة المساهمة النّشطة في تطوير مفاهيم العلاقات الدّوليّة في اتّجاه أكثر عدلًا وإنصافًا والمشاركة في فضّ النّزاعات والخلافات بالطّرق السّلميّة ودفع مسارات التّسوية السّياسيّة للأزمات، ما من شأنه أن يعيد لتونس مكانتها كبلاد مرغوبة الاستشارة في الشّؤون الإقليميّة والدّوليّة ومحلّ ثقة واحترام مختلف الأطراف،

- **رابعًا:** التّعريف ببرامج الإصلاحات الاقتصاديّة الكبرى التي شرعت بلادنا في إنجازها منذ انتخابات 2014 وانعكاساتها الإيجابيّة على مناخ الاقتصاد والأعمال وما توفّره من ضمانات لتحويل بلادنا إلى بيئة جاذبة للاستثمار الخارجي،

كما نعمل على طمأنة شركائنا من دول ومنظّمات على قدرة بلادنا على تجاوز المصاعب الظّرفيّة واستعادة عافيتها الاقتصاديّة ونسق النّموّ والتّنمية المستدامة، وأنّها شريك موثوق يحترم تعهّداته الدّوليّة ويُعتمد عليه ، وحثّهم على اتّخاذ إجراءات عمليّة متقدّمة في مجال الدّعم الاقتصادي بشكل خاصّ، ولا سيّما تشجيع الاستثمارات و إزالة التّحفّظات وتحذيرات السّفر لتنشيط السّياحة التّونسيّة،

في هذا الإطار يندرج المؤتمر الدّولي لدعم الاقتصاد والاستثمار في تونس (29 و30 نوفمبر 2016) الذي تسعى الحكومة للتّرويج له وحشد الدّعم من اجل تأمين أفضل المشاركات للدّول والمؤسّسات الماليّة والاقتصاديّة الدوليّة والشّركات العالميّة وضمان النّجاح لمُخرجاته ومتابعة نتائجه،

- **خامسًا:** تأكيد دور بلادنا في فض النّزاعات، لا سيّما في جوارنا المباشر، و مواصلة دورها الإيجابي لمساعدة الفرقاء اللّيبيّين على استكمال مراحل التّسوية السّياسيّة ودعم حكومة الوحدة الوطنيّة ومساعدتها على الاضطلاع بمهامّها من أجل تحقيق

الانتظارات المشروعة للشّعب اللّيبي الشّقيق، وفي مقدّمتها دحر الإرهاب وإرساء الأمن والاستقرار، وحثّ أشقّائنا اللّيبيّين على تغليب المصالح الوطنيّة العليا لبلادهم.

إنّ استتباب الأمن والاستقرار وتعزيز الوحدة الوطنيّة مسألة حيويّة للشّعب اللّيبي الشّقيق وستعمل تونس على المساهمة في كلّ الجهود الهادفة إلى تحقيق ذلك وصولًا إلى توفير الظّروف الملائمة لإعادة إعمار ليبيا والتي ستفسح المجال لإعادة الحيويّة والزّخم للعلاقات الاستراتيجيّة بين تونس وجارتها الشّرقيّة.

وأقول بكلّ وضوح إنّ وحدة ليبيا وسيادتها واستعادة أمنها واستقرارها السّياسي وتعافيها الاقتصادي مسألة وجوديّة بالنّسبة لتونس التي ستواصل تقديم كلّ أشكال الدّعم للشّعب اللّيبي الشّقيق وحكومته الشّرعيّة.

- **سادسًا:** تعزيز العلاقات ورفع نسق التّشاور والتّنسيق والتّعاون مع الدّول المغاربيّة الشّقيقة، لا سيّما في المجال الاقتصادي وفي مجال مكافحة الإرهاب، ومواصلة إحياء الدّور التّونسي النّشيط في دفع العمل المغاربي المشترك وإطلاق مبادرات من اجل إضفاء مزيد من النّجاعة على مؤسّسات اتّحاد المغرب العربي وإدخال حركيّة على علاقات الاتّحاد مع التّجمّعات الإقليميّة والدّوليّة،

- **سابعًا:** مضاعفة الجهود من أجل تدارك حالة الوهن التي أصابت الصّف العربي وإعادة الزّخم للعمل العربي المشترك والحفاظ على توازن علاقاتنا مع جميع الأطراف، والتّمسّك بثوابت بلادنا الرّافضة للتدخّل في الشؤون الدّاخليّة للدّول والدّاعية إلى الاحتكام إلى الحوار والتّفاوض والتّوافق لفضّ النّزاعات وتأييد مسارات التّسوية السّياسيّة للأزمات والخلافات مهما استعصت، بما يعزّز الأمن والاستقرار في المنطقة.

ولن تدّخر تونس جهدًا في دعمها الثّابت والموصول للشّعب الفلسطيني الشّقيق ونُصرة قضيّته الوطنيّة العادلة.

- **ثامنًا:** العمل على استعادة تونس لمكانتها الإفريقيّة وتقويتها من خلال تعزيز الانتشار الدّبلوماسي والتّجاري في بلدان جنوب الصّحراء ومزيد توثيق العلاقات السّياسيّة والتّبادل والتّعاون مع البلدان الإفريقيّة الشّقيقة ومع التّجمّعات الاقتصاديّة

الجهويّة، مع إيلاء عناية خاصّة للتّعاون الأمني في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظّمة العابرة للحدود.

وستعمل وزارة الشّؤون الخارجيّة بالتّعاون والتّنسيق مع الهياكل الوطنيّة المعنيّة على تأمين أفضل مرافقة ممكنة للفاعلين الاقتصاديّين التّونسيّين لتشجيعهم على دخول الأسواق الإفريقيّة التي تتصدّر الأسواق الواعدة في العالم. كما سيتمّ التّركيز على قنوات التّعاون الثّلاثي وما توفّره من فرص لتشغيل الكفاءات التّونسيّة وتصدير منتجاتنا الوطنيّة من بضائع وخدمات.

ويجدر التّنويه إلى أهمّية الفرص التي يوفّرها التّعاون الثّلاثي بين تونس والدّول المانحة والدّول المستفيدة بالنّسبة لتشغيل كفاءاتنا وتصدير منتجاتنا وخدماتنا.

في هذا الإطار أؤكّد أنّه سيتمّ قبل نهاية العام الجاري فتح سفارتين جديدتين في إفريقيا بالإضافة إلى خمسة مكاتب للتّمثيل التّجاري. كما سيتمّ تنشيط الدّبلوماسيّة المتنقّلة وفق برامج مدروسة بالشّراكة مع الهياكل الاقتصاديّة الوطنيّة من أجل تنشيط العلاقات مع البلدان التي ليس لتونس تمثيل دبلوماسي مقيم فيها،

- **تاسعًا:** إنّ الدّبلوماسيّة التّونسيّة مثابرة، كما أسلفت، في تعميق الحوار مع مختلف مؤسّسات الاتّحاد الأوروبّي والدّول الأوروبيّة وتطويره باتّجاه يكرّس القناعة لديها في أنّ نجاح التّجربة الدّيمقراطيّة النّاشئة في تونس وتعزيز أسباب الأمن والاستقرار فيها يخدمان في نهاية المطاف، مصالح أوروبّا ويستحقّان دعمًا متناسبًا مع حجم المصاعب التّنمويّة التي تواجهها بلادنا.

والمفاوضات مع الاتّحاد الأوروبي حول مشروع اتّفاقيّة التّبادل الحرّ الكامل والمعمّق (ALECA) متواصلة وسنعمل جاهدين على ضمان أفضل المزايا التي تخدم مصالحنا ونعوّل في هذا الإطار على المساندة القيّمة من مجلس نوّاب الشّعب وكلّ مكوّنات الطّيف السّياسي والمجتمع المدني والقطاع الخاصّ.

وسيكون لقاء القمّة بين تونس والاتّحاد الاروروبّي يوم غرّة ديسمبر 2016 ببروكسال، وهو الأوّل من نوعه وعلى هذا المستوى بين تونس والاتّحاد، مناسبة هامّة لمزيد بلورة

ملامح العلاقة الاستراتيجيّة الجديدة بما يتناسب والمرحلة التّاريخيّة التي تمرّ بها بلادنا.

- **عاشرًا:** سنعمل مع الإدارة الامريكيّة الجديدة التي ستنبثق من الانتخابات القادمة على تعزيز العلاقة الاستراتيجيّة بين تونس والولايات المتّحدة والتي كانت دومًا متميّزة على اختلاف الإدارات الأمريكيّة وتوطّدت بشكل ملحوظ منذ 2011 بدفع خاصّ من الرّئيس أوباما والكونغرس بشقّيه الدّيمقراطي والجمهوري.

ونحن حريصون على وضع خطّة تشاركيّة بين مختلف مؤسّسات الدّولة تأخذ في الاعتبار دور مكوّنات المجتمع المدني ومساهماته، وهي موجّهة إلى الإدارة الأمريكيّة والجهات الأمريكيّة ذات التّأثير والنّفوذ في الكونغرس وخارجه لأجل الإقناع بأهمّية رفع مستوى الدّعم الأمريكي لتونس من أجل إنجاح تجربتها الدّيمقراطيّة النّاشئة.

- **حادي عشر:** تولي تونس اهتمامًا متزايدًا لعلاقاتها مع روسيا وتعمل على تطوير التّبادل التّجاري والسّياحي معها وتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين الرّوس على بعث مشاريع بلادنا.

وبنفس الزّخم نعمل على تعزيز علاقاتنا مع كندا واليابان وكوريا والصّين والهند ودول أمريكا الجنوبيّة والدّول الآسيويّة، لا سيّما منها ذات الاقتصاديّات الواعدة. إنّ المستهدف ليس فقط استعادة الصّورة المشرقة للدّبلوماسيّة التّونسيّة بل الارتقاء إلى مستويات جديدة من التّعاون المفيد والمستدام مع مختلف هذه الدّول.

- **ثاني عشر:** على الصّعيد متعدّد الأطراف تعمل الدّبلوماسيّة التّونسيّة على تعزيز حضورها الفعّال في المحافل الإقليميّة والدّوليّة ، وهو مدخل بالغ الأهمّية لخدمة أهدافنا وتحقيق مصالحنا.

هناك اهتمام خاصّ وجهد كبير مركّز على تحسين موقع تونس في التّرتيب العالمي من خلال تطبيق خطّة التّنمية للأمم المتّحدة 2016 – 2030، وقد حقّقت تونس نتائج متقدّمة في خطّة 2000 – 2015، وهي تطمح إلى الأفضل لما لذلك من انعكاسات إيجابيّة على صورة تونس وعلى فرص التّعاون الثّنائي والثّلاثي ومتعدّد الأطراف. كما

تعمل الدّبلوماسيّة التّونسيّة على ضمان أفضل المزايا لبلادنا من تطبيق الاتّفاقيّة العالميّة حول المناخ ووضعها في خدمة أهدافها التّنمويّة.

كما نستهدف تعزيز حضور تونس صلب المنظّمات الدّوليّة والإقليميّة، سواء من خلال تقدّم بلادنا لعضويّة تلك المنظّمات ولجانها العاملة، أو من خلال الإعداد الجيّد للمرشّحين القادرين على تبوّأ المناصب في المنظّمات المذكورة وحشد الدّعم لهم، وهو عمل ليس بالهيّن ويستلزم حسن الاستعداد وإحكام العمل.

إنّ أهداف الدّبلوماسيّة في المدى القريب طموحة جدّا كما ترون وستعمل وزارة الشّؤون الخارجيّة على بذل قصارى الجهد لتحقيق أكبر قدر ممكن من تلك الأهداف، لأنّ الأمر مرتبط، كما أسلفت، بتطوّر أوضاعنا الدّاخليّة وبتطوّر الظّرفيّة الإقليميّة.

ولأجل تسهيل تحقيق هذه الأهداف تمّ وضع بعض الآليّات واتّخاذ جملة من الإجراءات من أهمّها:

- المزيد تقريب الخدمات القنصلية للجالية التونسية، وتوحيد المصالح التونسية المختلفة في إطار بعثات موحّدة، بما يمكّن من الحدّ من المصاريف وإضفاء مزيد من النجاعة على تحرّكنا بالخارج، خاصّة بعد إنشاء كتابة دولة خاصّة بالهجرة وبالتّونسيّين في الخارج وإلحاقها بوزارة الشّؤون الخارجيّة. إنّ الاهتمام بمواطنينا في الخارج والإحاطة بهم والدّفاع عن مصالحهم وتعزيز روابط انتمائهم الوطني ومساهماتهم في الجهد التّنموي تظل مسالة مركزيّة ذات أولويّة في عمل وزارة الشّؤون الخارجيّة.
- إنشاء وحدة تنسيق اقتصادي بالوزارة، تُعنى بمتابعة ملفّات التعاون الاقتصادي و إيلاء الدبلوماسية الاقتصادية أولوية مطلقة في عمل بعثاتنا، باعتبارها أداة فاعلة في خدمة أهداف التنمية وبرامج النهوض

الاقتصادي (إدماج ممثلّيات مركز النهوض بالصادرات ووكالة النهوض بالاستثمارات الخارجية في بعثات موحّدة)،

- إنشاء وحدة تنسيق أمني بين هياكل الوزارة وبعثاتنا في الخارج وكلّ الهياكل الوطنيّة المعنيّة بالشّأن الأمني ،
- إنشاء وحدة تنسيق ثالثة تُعنى بالتّعاون والتّبادل الدّولي في المجال الثّقافي وما يتّصل بذلك من توظيف المخزون الثّقافي والإرث الحضاري لبلادنا في مزيد إبراز صورتها على السّاحة الدّوليّة، لا سيّما على صعيد الأونسكو والمنظّمة الدّوليّة للفرنكوفونيّة،
- الارتقاء النّوعي بمستوى التّكوين للنّهوض بالدّبلوماسيّة بما يساعد على تكوين جيل جديد من ال كفاءات حسب المناهج العصرية للعمل الدّبلوماسي، ويوفّر للوزارة وسلطة القرار الدّراسات الاستراتيجية والورقات الاستشرافية ذات الطابع الجيو-سياسي، تُيسّر مزيد فهم تطوّرات الأوضاع في محيطنا والعالم، وتساعد على اتّخاذ القرار الأنسب لمصالحنا الحيوية،
- وسيكون موفّى 2020، إن شاء اللّه، موعد افتتاح الأكاديميّة الدّبلوماسيّة التي لن تقتصر على تكوين الدّبلوماسيّين بل ستساهم في تكوين كلّ العاملين على المستوى الخارجي من موظّفي الدّولة والكفاءات النّاشطة في المجتمع المدني. كما ستكون نافذة مهمّة للتّعاون مع البلدان الشّقيقة والصّديقة.

خاتمة.

حضرات السيّدات والسّادة،

في الختام، يطيب لي أن أجدّد شكري للسيّد العميد وللأسرة الموسّعة لكلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة، وآمل أن تكون مداخلتي اليوم قد وُفّقت في بيان التّحدّيات الرّاهنة للدّبلوماسيّة التّونسيّة ورهاناتها الماثلة بين الواقع والطّموح.

وأودّ التّأكيد أنّ وزارة الشّؤون الخارجيّة ستواصل العمل على توسيع مجال تفاعلها مع الأوساط الأكاديميّة التّونسيّة ، كما سنعمل في المستقبل القريب على بدء الخطوات العمليّة لتأسيس شراكة مع الجامعة التّونسيّة للإشراف المشترك على الأكاديميّة الدّبلوماسيّة.

أتمنّى لكم جميعًا التّوفيق في دراساتكم وأعمالكم.

والسّلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.